

ارتفاع صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة عمان بنسبة 9.4% للنصف الأول لعام 2025 وارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بنسبة 17.1% منذ بداية العام

أب 03. 2025

قال المدير التنفيذي لشركة بورصة عمان السيد هازن الوظائفى بأن ما نسبته 94% من الشركات المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددها 161 شركة قامت بتزويد البورصة بالبيانات المالية المرحلية المراجعة عن الفترة المنتهية في 2025/6/30 ضمن المهلة المحددة، من خلال نظام الإفصاح الإلكتروني XBRL، مشيراً إلى أن هذه النسبة المرتفعة تُظهر مدى التزام الشركات المدرجة بأحكام القوانين والتعليقات النافذة، كما تعكس التزام الشركات النردنية بمبادئ ومعايير الإفصاح والشفافية بشكل عام.

وأضاف بأنه وفقاً لتعليقات إدراج الأوراق المالية في شركة بورصة عمان؛ فإنه يتوجب على جميع الشركات المدرجة تزويد البورصة بالبيانات المالية المراجعة من قبل مدقق حساباتها، وذلك خلال الهدة المحددة، مؤكداً بأن البورصة قامت بتعميم البيانات المالية من خلال موقع البورصة الإلكتروني www.exchange.jo (بيانات نصف السنوية).

وقال بأن الذرباج بعد الضريبة العائدة لمساهمي الشركة للنصف الأول من عام 2025 للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان المزودة لبياناتها المالية قد ارتفعت لتصل إلى 1059.8 مليون دينار مقارنة مع 968.3 مليون دينار للنصف الأول من عام 2024 بارتفاع نسبته 9.4%. كما ارتفعت الذرباج قبل الضريبة لهذه الشركات لتصل إلى 1519.2 مليون دينار للنصف الأول من عام 2025 مقارنة مع

1419.3 مليون دينار للنصف الأول من عام 2024، أي بارتفاع نسبته 7.0%.

ومن الناحية القطاعية، فقد ارتفعت الأرباح بعد الضريبة للقطاع الهالي بنسبة 12.5%، كما ارتفعت لقطاع الخدمات بنسبة 5.3%، وارتفعت أرباح قطاع الصناعة بنسبة بلغت 4.6%.

ولفت الوظائفى إلى أن هذه النتائج الإيجابية التى حققتها الشركات المدرجة والارتفاع فى صافى الأرباح المتحققة لهذه الشركات للنصف الأول من هذا العام على الرغم من الظروف الصعبة والتحديات الاقتصادية والجيوستاسية التى نهر بها المنطقة والعالم، جاءت لتؤكد متانة الاقتصاد الوطنى ومرونته وقدرته على الصمود وتجاوز هذه الظروف والتحديات مدعوماً ببيئة استثمارية مستقرة وفى ظل تنفيذ مشاريع التحديث الاقتصادى ومؤشرات أداء إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلى، تهللت فى تحقيق العديد من القطاعات الاقتصادية لمعدلات نمو إيجابية مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو للربع الأول من هذا العام إلى 2.7% متجاوزاً التوقعات. وفى احتواء الضغوط التضخمية إلى حوالى 2% خلال النصف الأول من العام، وفى ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية فى البنك المركزى إلى نحو 22 مليار دولار وارتفاع الصادرات الكلية خلال الخمسة شهور بنسبة 9.2%، وغير ذلك من المؤشرات الإيجابية، كما جاءت هذه النتائج لتؤكد نجاح وفعالية سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلى والتشريعية المطبقة، مما عزز التفاؤل والثقة بتسجيل المزيد من المؤشرات الإيجابية والإنجازات على الصعيد الاقتصادى.

وأشار إلى أن هذه التطورات على صعيد الاقتصاد الوطني وأداء الشركات المدرجة والمؤشرات الإيجابية انعكست بشكل واضح على أداء بورصة عمان التي شهدت أداءً إيجابياً وارتفاعاً في مؤشرات أدائها منذ بداية العام وحتى نهاية شهر تموز 2025. حيث سجل المؤشر العام للأسعار **الارتفاع الإيجابي** ASEG1,17.1%

وارتفاع مؤشر أسعار الشركات الكبرى ASE20 بنسبة 17.6%، وارتفاع مؤشر العائد الكلي بنسبة 26.6%. إضافة إلى ارتفاع القيمة السوقية بقيمة 4.6 مليار دينار أو ما نسبته 26.3%. كما ارتفع معدل حجم التداول اليومي للثلاث أشهر الأخيرة ليصل إلى 10.5 مليون دينار مقارنة مع 5.1 مليون دينار للعام الماضي.

وأوضح بأن البورصة قامت بإيقاف التداول بأسهم كل من شركة التأمين العمليقة والتأجير الدولي كعقوبات على عدم الامتثال للملزمة التنظيمية للتأمين (AIC) (MIIQ) في سوقها الرئيسي ونقل تداولها إلى سوق الأوراق المالية (AAIN)

غير المهذجة

وذلك اعتباراً من صباح اليوم الأربعاء الموافق 08/08/2025 ميلادي الموافق 27/08/1446 هجري الموافق 25/08/2025

الفترة المالية

30 06/2025

خلال الهدية المحددة لذلك، علماً بأن أسهم الشركات المذكورة أعلاه ستبقى موقوفة في سوقها الرئيسي إلى حين قيامها بتزويد البورصة بالبيانات المالية

المطلوبة، وذلك استناداً لأحكام المادة (15/ب/6) من تعليمات إدراج الأوراق المالية المعمول بها.

وأوضح بأنه سيستمر إيقاف التداول بأسهم كل من شركة المتوسط

وشركة الاتحاد MDG للمقاولات العامة -الأردن) (UINV وشركة

شركة (FFCO) أبعاد الأردن والإمارات للاستثمار التجاري والشركة JED الأردنية للإدارة
الذولى للتحويل

الصناديق الاستثمارية ()، وذلك لعدم تزويدها بالإعدادات المالية من قوائم التكلفة وأيضاً لعدم تحديثها للبيانات المالية السابقة على رأي سلبى، إضافة إلى عدم تزويدها بالبورصة بالبيانات المالية من القوائم المالية السابقة، والافتقار إلى الشفافية المالية غير المدعومة 2025/36